

# نظام محاكمة الوزراء

٥١٣٨٠



الأمانة العامة لمجلس الوزراء

رقم:                       
تاريخ:                       
التابع:                     

بسم الله تعالى .

نحن سعود بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين التامعتين عشرين والثانية والثلاثين من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي

رقم ٢٨ وتاريخ ١٠/٢٢/١٣٧٧هـ .

وبناءً على قرار مجلس الوزراء رقم ٥٠٨ وتاريخ ١٢/٢١/١٣٨٠هـ .

وبناءً على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء .

نرسم بأمرنا :

الأول - نصادق على نظام محاكمة الوزراء بصيغته الراهقة لهذا .

ثانياً - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء تنفيذ ما هو مبين في هذا من تاريخ نشره .

التوقيع الملكي الكريم

قرار رقم ٥٠٨ وتاريخ ١٣٨٠/٩/٢١

ان مجلس الوزراء - بعد اطلاله على مشروع نظام محاكمة الوزراء  
بعد اطلاله على قرار اللجنة التنفيذية رقم ١٢٥ وتاريخ ١٣٨٠/٩/١٨ هـ  
بقرار ما يأتي

- (١) الموافقة على نظام محاكمة الوزراء بصيغته المرافقة لهذا .
- (٢) وقد نظم مشروع مرسوم ملحق بالنص الذي على النظام المذكور من حيث  
مرافقة لهذا .
- ولما ذكر من ...

رئيس مجلس الوزراء

الرقم \_\_\_\_\_  
التاريخ \_\_\_\_\_  
الجواب \_\_\_\_\_

نظام مكافحة الإرهاب  
الفصل الأول  
أحكام تشهيدية

المادة ١ - تسري أحكام هذا النظام على أعضاء مجلس الوزراء والمواطنين المقيمين بمرتبة وزير إذا ارتكبوا أشد الجرائم وطعنهم أي الجرائم المشمولة بها في هذا النظام .

الفصل الثاني  
الجرائم والمعاملات

المادة ٢ - مع عدم الإخلال بما يقتضيه أي نظام آخر يعاقب المتهمة طبقاً لهذا النظام بالسجن :  
أ - طناً أو بالقتل إذا ارتكبوا جريمة من الجرائم الآتية :

- أ - الأعمال المشمولة بها بمادة ١ من النظام الوطني .
- ب - جرائم الحماية الوطني .
- ج - تهديد أمن الدولة أو سلامة أراضيها وسلطانها بحدودها للخطر .
- د - وجوب وفاة أفراد الأمن المشمولة للخطر .

المادة ٣ - تعتبر الأعمال الآتية المذكورة جرائم :

- أ - حمل السلاح ضد الدولة .
- ب - معاونة دولة أخرى في أعمال عدوانية ضد الدولة .
- ج - تهريب دخول العدو إلى البلاد .

د - تسليم المدن والحصون والمنشآت والمواقع والموانئ والمعابر والاسان والطائرا  
والأدوات والأغراض والمزود وطرق المواصلات إلى العدو .

هـ - قتل الجنود أو المدنيين على الأقسام للعدو .  
و - معاونة العدو بإتاحة الفتن والفرح للعدو بمختلف الوسائل .

ز - انتهاك أسرار الدفاع عن البلاد وتسلمها إلى دولة أجنبية بالذات أو بالواسطة .

المادة ٤ - مع عدم الإخلال بما يقتضيه أي نظام آخر يعاقب بالسجن من ٥ - ١٠ سنوات من ارتكاب إحدى الجرائم الآتية :

أ - دسائس تؤدي دولة أجنبية أو الأعمال بها لدفعها إلى معاونة العدو وأن  
على أراضي الدولة .

ب - القيام بأعمال أو خطاب أو كتابات أو غير ذلك بقصد انتفاع جزاً من أراضي الدولة  
لخدمة دولة أجنبية أو بقصد هيكلة حث أو إغارة لها .

ج - تهريب السكن أو الطعام أو اللباس لخدمة من جنود العدو أو لخدمة جواسيسه  
أو قسبه لقرار أسير حرب أو لخدمة رعايا العدو والمعتقلين .

د - سرقة أسلحة أو وثائق أو معلومات تتعلق بسلامة الدولة لخدمة دولة أجنبية .

وفي حالة السرب تعتبر هذه الأعمال من ضمن الفقرة " ب " من المادة الثالثة  
من هذا النظام .



الرقم :  
التاريخ :  
التوايح :

- المادة ٢٠ - مع عدم الإخلال بما ينص عليه أي نظام آخر يوافق المجلس عدم تفرغ من ٢ - ١ - حلولة الخصم بموجب أحكام هذا النظام إذا ارتكب إحدى الجرائم الآتية :
- أ - التصرفات والأعمال التي من شأنها التأثير بالزيادة أو النقص في اثنان البضائع والعقارات أو المصلحة أو الأرباح المالية للحصول على قالة شخصية له أو لغيره .
  - ب - قبول قالة أو ما كان نوعها لنفسه أو لغيره لقاء عمل رسمي أو لا يحتاج من قبل رسمي .
  - ج - استغلال القبول أو العمل في الإيهام للحصول على قالة أو صورة لنفسه أو لغيره من أية جهة أو شركة أو مؤسسة أو حلقة من صالح الدولة .
  - د - تصد مخالفات النظم واللوائح والأوامر التي يترتب عليها شعاع قبول الدولة المالية أو حقوق الأفراد الثابتة بطرقاً أو بطرقاً .
  - هـ - إلقاء قرارات ودالات مجلس الوزراء التي تتعلق بأمن الدولة الداخلي وحلها بالانضمام والمخون المالية والاقتصادية ومحاكمة الوزراء .
  - و - التدخل الشخصي في شئون القضاء والهيئات والدوائر الحكومية .
- المادة ٢١ - يترتب على الحكم بإدانة الوزير أو من في مرتبته عوله من شتمه ومبراته من قبلي الوظائف العامة ومن علية مجالس إدارة الهيئات أو الشركات والمؤسسات ومن أية وظيفة فيها .
- المادة ٢٢ - يترتب على الحكم بإدانة الخصم وفقاً لهذا النظام الحكم عليه من قبل الهيئة المحاكمة بمرءة المالك ضمن جسيهته .
- المادة ٢٣ - يجوز للهيئة - المحاكمة أن تحكم بضموم أحد من خبره لأي شخص سواء كان طبيعياً أو اعتبارياً
- المادة ٢٤ - لا تفسد طرية القتل الآلة إذا كان الحكم صادراً بالاجماع .
- المادة ٢٥ - إذا أصدر الحكم المذكور بالاعطية لعدم القضية إلى القضاء للمبت فيها .
- المادة ٢٦ - لا جرائق القصص عليها في هذا النظام بوجبة الاتباع في جميع الدوائر القضائية والمحاكمة وأي إخلال بها يحصل الحكم باطلا .

## المباب الخامس

### الفصل الأول

#### التحقيق والاعتصام

- المادة ٢٧ - يقوم رئيس مجلس الوزراء بمجرد قيامه لافل جديدة على اقتراح الوزير أو من في مرتبته أحد من الجرائم القصص عليها في هذا النظام بتأليف لجنة تحقيق من وزراء أو من في مرتبتها وخو شري برقيتها رئيس محكمة كبرى على الأقل .
- تتولى هذه الهيئة دراسة الموضوع والتحقيق فيه وتطلع تقريراً بنتيجة ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تشكيلها بسحب الموضوع .
- المادة ٢٨ - يحدد رئيس مجلس الوزراء لجنة لمجلس الوزراء لغاية تقرير اللجنة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقي التقرير إليه وتكون الخافعة في شبه التهم .
- يتخذ مجلس الوزراء قراره في الموضوع فإذا اتوا لاتهام أحد التي تفكك هيئة المحاكمة القصص عليها في المادة (١٥) من هذا النظام .

رقم \_\_\_\_\_  
تاريخ \_\_\_\_\_  
موقع \_\_\_\_\_

المادة ١٢ - في حالة الاعتداء على مبادئ مجلس الوزراء بإبلاغ المجلس من قرار الاحالة الى المحاكمة ،  
يجوز تعليق المصالحات ولا لها في المادة ١٠ \* من هذا النظام .

المادة ١٣ - لمجلس الوزراء عند اقراره احالة المصالحات الى المحاكمة بقراريه احتياطية لحين انعقاد أول  
جلسة من جلسات هيئة المحاكمة ولهيفة المحاكمة بعد ذلك ان يحدد حين المصالحات الاحتياطية  
المعقولة .

المادة ١٤ - يدير مجلس الوزراء قرارا بغيره المصالحات من العمل الى ان يحصل في امره توقف صرف  
رؤايه على مدير القرايرك اليد .  
ولا يحول امها عند الضرورة الى الامانة العامة او الاستمرار لهما .

### الفصل الثاني

#### هيئة المحاكمة واجراءات المحاكمة

المادة ١٥ - تتولى محاكمة الوزراء اولى في مرقبهم ولا لهذا النظام هيئة يمكن من ثلاثة وزراء يختارهم  
مجلس الوزراء بمقتضى " القرط " وعضين آخرين بصفة رئيس محكمة كبرى على الأقل ولا يكون  
من بينهم من يحد للمصالحات بالقراءة . يكون اكر الوزراء ساء هو رئيس هيئة المحاكمة .

المادة ١٦ - يقوم بوظيفتها العام من يختاره رئيس مجلس الوزراء .

المادة ١٧ - يختار رئيس هيئة المحاكمة اثنى سر لسيط معاصر الجلسات وقد يحد .

المادة ١٨ - لهيفة المحاكمة اذا رأت انما في المصلحة ان تستعجله بنفسها او بمن يحد به من اعضاء هيئة  
لهذا الفرع .

المادة ١٩ - يحين رئيس هيئة المحاكمة بعد انعقادها كالمقرر في المرفوع خلال مدة لا تزيد عن ثلاثين يوما  
من تاريخ اعلان المصالحات بقرار من قرار احاله الى المحاكمة .

على رئيس هيئة المحاكمة تكليف المصالحات العام باعلان المصالحات بقرار من قرار احاله الى المحاكمة  
واساءه فيود الانباء قبل يوم المحاكمة بثمانية ايام على الأقل .

المادة ٢٠ - يحد هيئة المحاكمة جلساتها بحضور المصالحات . فاذا غيب المصالحات من الحضور فوجسمل  
الجلسة الى يوم آخر لا يعاير سبعة ايام من تاريخ التأجيل . وعلى المصالحات العام اعلان  
المصالحات في آخر عمل الامة له داخل المنطقة عن المصالحات الجديد . فاذا لم يعلم له حصل  
الامة تابعة جاز تليته في مرقب وزارة الداخلية ويجوز محاكمة المصالحات فائيا بعد ذلك .

وللمصالحات ان يستعجل معه وكيله عبرة في المصالحات الخاصة بحضور جلسات المحاكمة والدفاع عنه .

المادة ٢١ - يحد قرار هيئة المحاكمة بالظنية الاسواق . ولا يصح اجتناعات الهيئة الا اذا حضرها جميع  
الاعضاء . فاذا لام عدد من اعضاء الهيئة اخطار مجلس الوزراء ليرأى على آخره .

المادة ٢٢ - لا يجوز معاقبة المصالحات من واقعة لم ترد في قرار احاله الى المحاكمة ولا الحكم عليه بغير الجرا  
الواردة في هذا النظام او بغير العقوبات الواردة فيه .

المادة ٢٣ -

في حالة صدور حكم نهائي بالإدانة ضد المساهك ضد حضور المحكوم عليه أو وكيله  
ومصار المساهك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الحضور أو الغياب . فإذا حضر المحكوم عليه  
أو أوصيه من حضور جلسة إدارة المساهك ومعه الحكم الصادر بمتابعة الحكم المحكوم عليه .

المادة ٢٤ -

تفصل هيئة المساهك بالنظر في جميع الجرائم المرتكبة بجهة من كل من مساهكه كما تفصل  
مساهكه اللاتين الإقليم والشركاء طبقاً لطبق طبع المحاكمات المقررة في هذا النظام .

المادة ٢٥ -

بمقتضى ما ورد في المواد ( ٢٢ و ٢٦ و ٢٧ ) من هذا النظام .  
فإن إرادة هيئة المساهك بما فيها من من مدورها ولا يجوز الاعتراض عليها ولكن تألذا .  
الفصل الثالث

الظمن في الحكم بتهويل المصلحة والمكسب

المادة ٢٦ -

للمحكوم عليه أن يطلب إلغاء الحكم الصادر إلى المواد ٢٠ و ٢١ و ٢٢ من  
هذا النظام بطلان الحكم الصادر .

المادة ٢٧ -

وبإزالة الطك قبل الظمن أو رده فإذا قبل الظمن بالبطلان وبوجه إدارة المساهك  
لإزالة الطك في جميع الأحوال بعد التفر بالخطوط الخارج من السكون وفقاً لهذا النظام  
أو تعديل المحاكمات إلى الحد الذي يقره أمر المصوب .